● أخبار قصيرة

ترامب ينتقد التعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أميركا

أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن سياسات الاتحاد الأوروبي التجارية تجاه الولايات المتحدة تتسم في بعض الأحيان بالتشدد بدرجة «تفوق ما تمارسه الصين»، مشيراً إلى عزمه الحصول على امتيازات تجارية مهمة من بروكسل.
وخلال لقائه مع وسائل الإعلام في المقر الرئاسي، علق ترامب على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين واشنطن والاتحاد الأوروبي قائلاً: «في قضايا عديدة، يتعامل الاتحاد الأوروبي معنا بصورة أسوأ مما تفعله الصين».
وأوضح الرئيس الأمريكي أنه واثق من إمكانية الحصول على تنازلات جوهرية من الجانب الأوروبي في المجال التجاري، مضيفاً: «ما زلنا في المراحل الأولى من مفاوضاتنا معهم. ستشهدون قريباً تخفيفاً كبيراً للقيود المفروضة على المنتجات الأمريكية».

برلمانية ألمانية تدعو لتعلم الروسية !

دعت ماري أغنيس شتراك تسيمرمان، نائبة في البرلمان الأوروبي ورئيسة لجنة الدفاع في البرلمان الألماني، إلى الاستعداد الجاد للدفاع، محذرة بلهجة لافتة: «من لا يريد الاستعداد للدفاع، فليبدأ بتعلم اللغة الروسية».
وجاء تصريح تسيمرمان خلال مشاركتها في قمة لودفيغ إرهارد في ألمانيا، حيث أكدت أن الأمر لا يتعلق بزيادة التسلح، بل بالاستعداد الدفاعي، مشيرة في الوقت ذاته إلى وجود أوجه قصور كبيرة في صفوف الجيش الألماني تتطلب معالجة عاجلة.
وفي سياق متصل، كان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد صرح سابقاً بأن الولايات المتحدة وحلف الناتو منخرطان بشكل مباشر في النزاع الأوكراني، ليس فقط عبر تزويد الأسلحة، بل أيضاً من خلال تدريب الجنود على أراضي دول أوروبية مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا.

مجلة أميركية: القوة الجوية الباكستانية أظهرت قدرات استثنائية

وفقًا لمجلة «ناشيونال إنترست»، هاجمت الهند باكستان بدلاً من تقديم أدلة على الهجوم الإرهابي في باهلجام.
كان الاعتقاد السائد أن الهند تتفوق عسكريًا على باكستان، لكن باكستان أثبتت قدراتها.
كتبت المجلة الأمريكية: كانت الهند تُعتبر متفوقة عسكريًا وتمتلك أسلحة حديثة أكثر من باكستان، لكن الجيش الباكستاني أظهر قدرات استثنائية.
وفقًا للمجلة، أظهرت القوة الجوية الباكستانية قدرات دفاعية استثنائية من خلال إيقاف الهجمات الجوية الهندية الأولية. وفي بداية العمليات، أسقطت باكستان ٥ طائرات حربية هندية.
وفقًا للمجلة، فإن السبب الرئيسي لتفوق القوة الجوية الباكستانية هو التدريب والخبرة القتالية الأفضل لطياريها. يقوم الطيارون الباكستانيون بشكل مستمر بعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة الحدودية مع أفغانستان.

بين الأمن والسيادة

المعادلة الصعبة في تسوية الأزمة الأوكرانية

الوفاق / تشهد الساحة الدبلوماسية العالمية حاليًا مرحلة حاسمة من المفاوضات المكثفة حول الأزمة الأوكرانية، وسط تطلعات متزايدة نحو إمكانية التوصل إلى اتفاق ينهي الصراع المستمر منذ سنوات. تتسارع الجهود الدبلوماسية بوتيرة غير مسبوقة، مع تبادل المقترحات بين الأطراف المختلفة، وتزايد التكهنات حول شكل التوافق المحتمل وشروطه النهائية. وتأتي هذه التطورات في ظل تحولات عميقة في المشهد السياسي الدولي، ولا سيما بعد التغيرات الأخيرة في الإدارة الأمريكية وتبني نهج مختلف في التعامل مع الملفات الدولية. تبرز في هذا السياق معضلات جوهرية تتجاوز مجرد ترسيم الحدود أو تقسيم الأراضي، لتطال قضايا أعمق تتعلق بالنظام الأمني الأوروبي بأكمله، ومستقبل العلاقات بين روسيا والغرب، والتوازنات الإستراتيجية على مستوى العالم. فما بدأ كصراع محلي حول توجهات أوكرانيا السياسية والعسكرية، تحول تدريجيًا إلى محور رئيسي في إعادة تشكيل القواعد والمبادئ التي حكمت النظام العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة. وبينما تتقدم المباحثات المكثفة، تبقى الأسئلة مطروحة حول إمكانية التوصل إلى حل مستدام يعالج جذور الأزمة ويلبي الحد الأدنى من متطلبات جميع الأطراف المعنية.

الوضع الدبلوماسي الراهن

في الوقت الحالي، ينتظر الجميع الإعلان عن اتفاق بشأن أوكرانيا. تجري الأنشطة الدبلوماسية بشكل جدي ومكثف، والعلامات الواضحة تشير إلى أن حدثًا مهمًا قادما. في هذه الظروف، لا فائدة من محاولة تخمين أي من المقترحات المسربة حقيقية وأيها معلومات مضللة. ما هو واضح أن روسيا قد قُدم لها خيار يجب فيه أن تختار بين «عصفور في اليد وعصفورين على الشجرة». المشكلة تكمن في أن العناصر اللازمة لاتفاق مستدام لا تزال متفرقة بين مختلف الخيارات المطروحة.

النزاع حول الأراضي

تتركز المناقشات حاليًا بشكل رئيسي حول مسألة الأراضي. هذا موضوع حساس للغاية، لأن المناطق المتنازع عليها تقع حاليًا تحت سيطرة روسيا. لكن يجب الانتباه إلى أن أجنحة العصفور قد قُصّت، حيث أن الاعتراف القانوني بسيادة روسيا على هذه الأراضي، على الأقل في المدى القصير، لا يبدو واقعيًا. الاعتراف الفعلي (غير الرسمي) مع التزام بعدم محاولة استعادة هذه المناطق بالقوة يبدو أكثر قابلية للتحقيق. في العالم المعاصر، من السذاجة اعتبار أي اتفاق قانوني نهائيًا وغير قابل للتغيير.

جذور الصراع العميقة

مع ذلك، لم تكن مسألة الأراضي السبب الرئيسي لبدء هذه الحرب. الموضوع أعمق من ذلك، فهناك تناقضات أمنية غير محلولة تراكمت على مدى عقود. كان «نزع السلاح» - الذي برز بشكل كبير في المطالب الروسية الأولية - يشير إلى حياد أوكرانيا وتقييد قدراتها العسكرية، سواء من خلال تقليص الإنتاج المحلي، أو وقف المساعدات الخارجية، أو تخفيض القوات الموجودة.
هذا المطلب الروسي يستند إلى قضية هيكلية أساسية. فتحقيقه يتحدى النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، الذي قام على توسع حلف الناتو بلا حدود في أوروبا وأوراسيا، متجاهلاً احتجاجات موسكو. العملية العسكرية الروسية كانت في الواقع نوعًا من ممارسة «حق النقض» الذي حرمها منه الغرب لسنوات. نزع السلاح الحقيقي من أوكرانيا سيعني عمليًا الاعتراف بهذا الفيتو. لكن العديد من الدول الغربية لا تزال غير مستعدة لقبول مثل هذا النموذج.
مع انتقال تركيز المفاوضات إلى قضايا الأراضي، تم تهميش القضية الأساسية المتعلقة بالأمن العسكري. ربما لاعتبار إدارة الرئيس ترامب الحالية، التي تشكك أيضًا في وجود الناتو، هذه القضية أساسية. أو ربما يكون من الأسهل لترامب إجبار أوكرانيا على التنازل عن الأراضي بدلاً من إجبار أوروبا على الاعتراف بحقوق روسيا الأمنية.

مع انتقال تركيز المفاوضات إلى قضايا الأراضي، تم تهميش القضية الأساسية المتعلقة بالأمن العسكري

أولويات موسكو

ومع ذلك، يظل الأمن العسكري قضية أساسية بالنسبة لموسكو. حتى لو كانت واشنطن مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة بما في ذلك رفع العقوبات والاعتراف بالتغييرات الإقليمية، لا يمكن لروسيا التخلي عن مطلبها الأساسي المتمثل في ضمان حقوقها الأمنية.
يخلق هذا الأمر فرقًا في الإيقاع الدبلوماسي: تسعى واشنطن للتوصل إلى اتفاق سريع؛ لكن الكرملين يعتقد أن التسرع لن يؤدي إلى اتفاق يمكن الاعتماد عليه. بالطبع، تدرك موسكو جيدًا أن هناك ظروفًا سياسية فريدة متاحة في واشنطن ولا تريد تفويت هذه الفرصة. ستتضح النتيجة قريبًا. ومع ذلك، من الضروري تذكر بعض الدروس المهمة من التاريخ: أولاً، تحقيق الأهداف السياسية قد يتطلب أحيانًا أكثر من حملة واحدة. وقف الحرب لا يعني بالضرورة نهاية الصراع. ثانيًا، لا يوجد اتفاق غير محدود وغير قابل للتغيير. إذا لم يستطع الاتفاق تحقيق الرضا الحقيقي لجميع الأطراف، فسوف ينهار عاجلاً أم آجلاً. سيستمر الصراع، ليس بالضرورة من خلال الحرب، ولكن بأشكال أخرى. ثالثًا، أوكرانيا ليست سوى جزء من عملية تحول عالمي أكبر تريد روسيا أن تلعب فيها دورًا محوريًا. هذه التطورات تحدث بالفعل وستتعمق في المستقبل. التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة أمر مهم. من المثير للاهتمام أن قضية الناتو قد تُحل بمرور الوقت ليس بسبب الضغط من روسيا، ولكن بسبب الانخفاض التدريجي في كفاءة وأهمية هذا التحالف.

تحديات عميقة

تقف الدبلوماسية الدولية اليوم على مفترق طرق حرج في التعامل مع الأزمة الأوكرانية. فالتحديات الهيكلية العميقة التي أدت إلى اندلاع هذا الصراع تتطلب معالجات تتجاوز مجرد التوصل إلى تسويات مؤقتة أو ترتيبات قصيرة المدى. الأزمة الحالية ليست معزولة عن السياق الأوسع لإعادة تشكيل النظام العالمي وموازين القوى الدولية، بل هي تجسيد لتلك التحولات العميقة.
في هذا الإطار، تواجه روسيا خيارات صعبة بين متطلباتها الأمنية الأساسية واعتبارات الواقع الدبلوماسي الراهن. وبينما تتسارع وتيرة المفاوضات، تبقى الحاجة ملحة إلى رؤية استراتيجية تتجاوز المكاسب الآنية وتؤسس لتفاهمات مستدامة. فالعبرة الحقيقية من تاريخ الصراعات الدولية أن التسويات التي لا تعالج الأسباب الجذرية للأزمات غالباً ما تكون مقدمة لجولات جديدة من المواجهة، ولو بأشكال مختلفة. في الوضع الراهن، تبدو روسيا أمام خيارات محدودة وناقصة، وعليها أن توازن بدقة بين ما يمكن قبوله وما يجب التمسك به لضمان مصالحها الحيوية على المدى البعيد.

حزمة قوانين جديدة لخفض أعداد المهاجرين في بريطانيا

في خطوة واسعة النطاق لإصلاح نظام الهجرة البريطاني، كشف رئيس الوزراء كير ستارمر عن حزمة إجراءات جديدة تهدف إلى تقليص أعداد المهاجرين وتعزيز الاندماج المجتمعي. وتتضمن الخطة الجديدة تمديد المدة المطلوبة للحصول على الجنسية البريطانية من خمس سنوات إلى عشر سنوات، في تحول كبير عن السياسات السابقة.
وبحسب التفاصيل المعلنة، سيتعين على المهاجرين إثبات مساهمتهم الإيجابية في المجتمع البريطاني قبل السماح لهم بالتقدم للحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية. وتشمل هذه المساهمات الالتزام بدفع الضرائب، والعمل في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة، أو تقديم أعمال تطوعية ذات قيمة ملموسة للمجتمع.
وأوضحت صحيفة «التليغراف» البريطانية أن هذه الإصلاحات تأتي في سياق مساعي الحكومة لخفض صافي الهجرة الذي سجل مستويات قياسية في العام الماضي بوصوله إلى ٧٢٨ ألف شخص. كما تسعى الحكومة العمالية من خلال هذه الإجراءات إلى تهدئة المخاوف المتزايدة لدى الناخبين بشأن سياسات الهجرة، خاصة بعد الانتقادات التي وجهت للحزب عقب النتائج المخيبة في الانتخابات المحلية الأخيرة.
ومن أبرز التغييرات أيضاً تشديد متطلبات إتقان اللغة الإنجليزية، حيث سيتعين على العمال الأجانب الراغبين في العمل ببريطانيا إثبات إجادتهم للغة بمستوى «B2» (ما يعادل مستوى A-Level)، وهو مستوى متقدم مقارنة بالمتطلبات السابقة التي كانت تكتفي بمستوى «GCSE». ولم يقتصر الأمر على العمال أنفسهم، بل امتد ليشمل أفراد عائلاتهم الذين سيتوجب عليهم اجتياز اختبار بمستوى «A1» عند وصولهم، مع ضرورة إظهار تحسن في مستوى اللغة عند كل تجديد للتأشيرات.
وفي إجراء سيثير جدلاً واسعاً، أعلنت الحكومة عزمها فرض حظر على دور الرعاية لتوظيف العمالة الأجنبية من خارج المملكة المتحدة ابتداءً من نهاية العام الجاري، مع توجيهها للاعتماد حصراً على العمالة المقيمة داخل البلاد. ويُتوقع أن يؤثر هذا القرار على نحو ٤٠ ألف عامل في قطاع الرعاية، فيما تخطط الحكومة لتقديم حزمة دعم مالي وبرامج تدريبية لتأهيل الكوادر المحلية لسد الفجوة المتوقعة.
وشددت الحكومة موقفها تجاه المهاجرين الذين يرتكبون جرائم، حيث نصت التعديلات الجديدة على إمكانية ترحيل أي مهاجر يرتكب أي مخالفة قانونية، بغض النظر عن خطورتها. وهذا تغيير جذري مقارنة بالتشريعات السابقة التي كانت تشترط الحكم بالسجن لمدة تزيد عن عام لاتخاذ إجراءات الترحيل.
ومن بين الإجراءات المثيرة للجدل أيضاً إلزام الخريجين الأجانب بمغادرة البلاد في حال عدم حصولهم على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية بعد انتهاء فترة البقاء المسموح بها حالياً (سنتان للحاصلين على الشهادات الجامعية وثلاث سنوات لحملة الدكتوراه). وتهدف هذه الخطوة إلى سد ما وصفته الحكومة بـ«المسار الخلفي» للحصول على الإقامة الدائمة.

تركيا.. ماذا يعني حل منظمة PKK الإرهابية لنفسها ؟

في بيان أصدره حزب العمال الكردستاني، أعلن عن انعقاد مؤتمره الثاني عشر وقرر حل هيكله التنظيمي وإنهاء الكفاح المسلح، معلناً بداية مرحلة النضال الديمقراطي.
أشار الحزب إلى تجربة مفاوضات عام ١٩٩٣ التي فشلت بعد وفاة تورغوت أوزال ومؤامرة «الدولة العميقة»، معرباً ضمنياً عن أمله في عدم تكرار تلك التجربة.
لم يتضمن البيان الرسمي للحزب ودعوة أوجلان أي إشارة إلى صفقات أو اتفاقيات أو تنازلات قدمتها الحكومة التركية. بل على العكس، فإن تصريحات أردوغان وفيدان تركزت دائماً على ضرورة نزع سلاح الحزب أو تدميره، مما يظهر اليد العليا للحكومة في هذه القضية. وفقاً لمصادر غير رسمية وكتابات شخصيات مقربة من أردوغان مثل عبد القادر سلفي، سيمر الحزب بعد حله بعدة مراحل: تسليم الأسلحة في مراكز تحددها الحكومة التركية، عودة من لم يرتكبوا جرائم إلى المجتمع، محاكمة المجرمين، ونقل الكوادر العليا (٢٥٠-٣٠٠ شخص) إلى دولة ثالثة، بالإضافة إلى نقل أوجلان من سجن إمرالي إلى منزل في نفس الجزيرة. يظهر بيان الحزب إدراكه أن عصر حروب العصابات قد انتهى، كما أن الضربات التي تلقاها من الجيش التركي خاصة في السنوات الخمس الأخيرة أنهكت قواه بشكل كبير.
من جانبها، أدركت الحكومة التركية أنه رغم كل الضربات، لا يمكن القضاء على فكر وخطاب الحزب، وعليها اتباع مسار سياسي (ولو بتسامح محدود جداً) للسيطرة عليه أو احتوائه. إن حل الحزب وإخلاء معسكرات قنديل عملية معقدة وتستغرق وقتاً، رغم أن قصة هذه المجموعة قد انتهت إعلامياً وسياسياً بعد خمسة عقود.
سيكون حل الحزب مفيداً للأحزاب الكردية في تركيا، إذ لن تضطر بعد الآن للخضوع لإملاءات قنديل القاسية وغير العقلانية أحياناً، والتي تسببت في أحداث مثل حرب شرناخ. إعلامياً وسياسياً، يمثل هذا الحل انتصاراً استراتيجياً لأردوغان، وسيجني ثماره من خلال إجراءات سياسية داخلية في الأشهر المقبلة.